

مدى إدراك طلبة قسم المحاسبة في فصل التخرج لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية و البيئية :دراسة استكشافية بكلية الاقتصاد بجامعة سرت"

امباركة سالم العماري: عضو هيئة تدريس بقسم المحاسبة-كلية الاقتصاد-جامعة سرت

embaraka_hassan@yahoo.com

مقدمة:

إن مسؤولية الوحدات الاقتصادية لم تعد مسؤولية اقتصادية فقط، بل تعدتها إلى مسؤوليات اجتماعية وبيئية، كنتيجة لقيامها بالأنشطة و البرامج المختلفة من إنتاج السلع و تقديم الخدمات للوفاء باحتياجات المجتمع بصفة عامة، وهذه بدورها تؤثر على البيئة، فنتج عن ذلك مسؤولية أخرى تتحملها الوحدة الاقتصادية أطلق عليها المسؤولية البيئية و الاجتماعية، و أولت المحاسبة في الدول المتقدمة اهتمام كبير بموضوع المسؤولية البيئية والاجتماعية باعتبارها مصدراً للمعلومات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، و بذلك أصبحت مهنة المحاسبة مطالبة بتوسيع خدماتها و مسؤولياتها لتشمل خدمة المجتمع بشكل عام.

ومع زيادة الاهتمام بالمحاسبة الاجتماعية و البيئية قد أصبح من الضروري لاسيما في التعليم الجامعي للمتخصصين في المحاسبة التعمق في دراسة المحاسبة الاجتماعية والبيئية، ومحاولة مواجهة المشاكل المطروحة، وذلك بتقديم الحلول المناسبة لها، و ذلك من منطلق أنها نظام يوفر البيانات و المعلومات المحاسبية الملائمة لمتخذي القرارات، و هي بذلك تُعد من أهم مقومات المراجعة الاجتماعية و التي تعتبر العنصر الرئيسي المؤثر في إعداد وتخطيط سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. نتيجة لذلك جاء موضوع هذه الدراسة لتسليط الضوء على مدى إدراك

طلبة قسم المحاسبة في فصل التخرج لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية و أهميتها.

مشكلة الدراسة:

تُمثل المحاسبة الاجتماعية والبيئية فرعاً مهماً من فروع المحاسبة المتعددة، وبالتالي يتطلب سوق العمل توفر محاسبين لديهم المعرفة الكاملة بالمحاسبة الاجتماعية والبيئية، مما يؤدي إلى قيامهم بالأعمال المتعلقة بالمحاسبة الاجتماعية والبيئية بكفاءة عالية. وتتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل التالي:

" ما مدى إدراك طلبة قسم المحاسبة في فصل التخرج لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية؟"

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في معرفة مدى إدراك طلبة قسم المحاسبة في فصل التخرج بكلية الاقتصاد في جامعة سرت، لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية و أهميتها، وما هي المعلومات المتوفرة لديهم عنها، ومدى قدرتهم على القيام بالأعمال التي تتعلق بالمحاسبة الاجتماعية والبيئية بعد تخرجهم و انخراطهم في الحياة الوظيفية.

أهمية الدراسة:

يمكن القول أن أهمية الدراسة تنبع من أهمية دراسة المحاسبة الاجتماعية والبيئية، على اعتبار أن المحاسبة الاجتماعية والبيئية من أهم فروع المحاسبة في العصر الحديث، و إن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية من أحدث مراحل التطور المحاسبي، و تأتي أهمية الدراسة من منطلق أن تتبنى مؤسسات التعليم العالي الاهتمام بتدريسها لتعميق و فهم أهميتها، فهي مهمة للمحاسب حيث تمكنه من قياس و تقييم الأداء الاجتماعي و البيئي للوحدة الاقتصادية و الإفصاح

و التقرير عنه، و إعداد الحسابات و القوائم الاجتماعية و تحليل الأداء البيئي و الاجتماعي للوحدة و على مستوى الدولة، حيث تتمكن الدولة من خلال الحسابات الاجتماعية من تحديد أولوياتها عند قيامها بواجباتها الاجتماعية، وتستطيع التغلب على مشكلة عجز الميزانية العامة في حال قيام الوحدات الاقتصادية بدورها في التنمية البيئية و الاجتماعية، ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة في إلقاء الضوء على مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية و أهميتها و معرفة مدى إدراك و إلمام الطلبة بها، و مما يزيد من أهمية هذه الدراسة كونها من الدراسات النادرة التي تتعرض إلى هذا الموضوع في بيئة الأعمال الليبية.

فرضية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة صيغة فرضية الدراسة على النحو التالي:

" عدم إدراك طلبة قسم المحاسبة في فصل التخرج بجامعة سرت لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية و أهميتها".

الدراسات السابقة:

لقد تناولت بعض الدراسات موضوع المحاسبة الاجتماعية والبيئية، وفيما يلي بعض من هذه الدراسات المتعلقة بموضوع هذه الدراسة:

دراسة (علام، 1991):

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم المراجعة الاجتماعية، وجهود الباحثين و المنظمات المهنية العربية العالمية في هذا المجال، و اقتراح نموذج لمراجعة الأداء الاجتماعي و الاقتصادي. وتوصلت إلى أن موضع مراجعة الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال لم يحظ بالقدر اللازم من الاهتمام من جانب المنظمات المهنية في الدول النامية و العربية (1).

دراسة (الغباري، 1997):

هدفت الدراسة إلى تحسين الإفصاح عن الأداء البيئي وتعزيز مصداقية التقارير الصادرة عن الشركات البريطانية، وتوصلت إلى أن الإفصاح عن الأداء البيئي للشركات حالياً ذات أثر محدود على خدمة أهداف المهتمين بشؤون البيئة ومنهم القائمين على عملية مراجعة البيئة (2).

دراسة (الككلي، 2001):

هدفت الدراسة إلى اهتمام المسؤولين بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية الليبية في المنطقة الغربية، وتوصلت إلى أنه لا يوجد اتفاق حتى الآن على تعريف محدد وعدم فهم كافي لمعلومات المسؤولية الاجتماعية، وكذلك عدم وجود وسائل فعالة لتوعية الموظفين وكذلك المجتمع (3).

دراسة (المصراطي والعبدي، 2002):

هدفت الدراسة إلى عرض الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، ونماذج القياس والإفصاح عنها في شركة الخليج العربي للنفط، وتوصلت إلى أنه يتم قياس تأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية الإجبارية على أساس ما تحملته الشركة من تكاليف تتطلبها العمليات البيئية والاجتماعية اللازمة للوفاء بالتزاماتها المحددة قانوناً (4).

دراسة (جربوع، 2007):

هدف الدراسة هو التعرف على مدى وجود منظمات أعمال من الشركات والمؤسسات وغيرها متخصصة لممارسة المسؤولية الاجتماعية في قطاع غزة. وقد تبين من نتائج الدراسة أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المهنية للمحاسبة والمراجعة في فلسطين (5).

دراسة (اللولو، 2009):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك الشركات المساهمة العامة المدرج في سوق فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والوقوف على مدى اهتمامها بمجالات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح المحاسبي عنها، و خلصت إلى عدة نتائج منها إن إدارة تلك الشركات تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع (6).

دراسة (النعيمات و حسين، 2011):

هدفت الدراسة إلى التعرف على الجوانب الفكرية لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، و التعرف على مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الأردنية. و توصلت إلى أن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال تحديد مراكز المسؤولية، وتحديد معايير الأداء لكل مركز مسؤولية (7).

دراسة (حوري و العمري، 2013):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في الجامعات الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن مستوى تقدير العاملين في الجامعات المبحوثة للممارسات الدالة على محاور نظام محاسبة المسؤولية قد جاء متوسطاً، ووجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة في مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية (8).

حدود ونطاق الدراسة:

سوف تتطرق هذه الدراسة في الجانب النظري إلى المحاسبة الاجتماعية والبيئية، لاستعراض عدة مفاهيم وتعريفات للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية من عدة جهات نظر مختلفة، دون التطرق إلى نشأتها و طبيعتها و مجالاتها و أهدافها و الرقابة عليها و قياسها وكيفية معالجة التكاليف الاجتماعية والبيئية والإفصاح عنها، إلاّ بالقدر اليسير الذي يخدم هدف و غرض الدراسة.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي استناداً إلى طبيعة الموضوع و تم الحصول على المعلومات الثانوية من خلال الدراسات المتخصصة و المراجع العلمية والدوريات، وذلك لاستقراء الأدب المحاسبي ذي العلاقة بموضوع الدراسة لوضعه في إطار نظري لائق.

و تم الحصول على المعلومات الأولية من خلال المقابلة الشخصية التي أجريت مع عينة الدراسة. وتتكون هذه المنهجية من الأتي:

أولاً: الدراسة النظرية، و تشمل على ما يلي:

1- مفهوم المحاسبة الاجتماعية والبيئية:

تُعد المحاسبة الاجتماعية و البيئية كمصطلح وكنظام فرعي للمحاسبة ظاهرة جديدة نسبياً و أول من قدم المحاسبة الاجتماعية هو الكاتب (J.R.Hicks) في كتابه "إطار عمل اجتماعي" الذي نُشر سنة 1943م، وفي ذلك الوقت كانت المحاسبة الاقتصادية الاجتماعية تختلط أحياناً بالمحاسبة الاجتماعية. و كان أول تلك المحاولات للتعريف بالمحاسبة الاجتماعية للباحث (Lihoees) حيث عرف المحاسبة الاجتماعية-الاقتصادية على أنها "تطبيق المحاسبة في مجال العلوم الاجتماعية التي تشمل علم الاجتماع والعلوم السياسية والاقتصادية".

وأيضاً عرفها (Mobley) على أنها: "عملية الترتيب والقياس والتحليل للآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على نشاط القطاع الحكومي والقطاع الخاص" (9).

و مما سبق يمكننا القول ، بان نطاق المحاسبة اتسع فلم يعد مقتصرًا على البعد الاقتصادي بل امتد ليشتمل على البعد الاجتماعي تحت مسمى المحاسبة الاجتماعية-الاقتصادية.

وكذلك عرفها (Ramanthan) على أنها: "عملية الاختبار التي تقوم بها المنشأة للمتغيرات والمقاييس وأساليب القياس والعمل على تطوير المنظم للمعلومات المفيدة في تقييم الأداء

الاجتماعي للمنشآت وتوصيل هذه المعلومات إلى الفئات الاجتماعية ذات العلاقة سواء في داخل المنشآت أو خارجها" (10). و يعتبر هذا التعريف الأكثر شمولية و واقعية من التعاريف السابقة، على الرغم من انه لم يوضح معيار التفرقة بين العمليات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية للوحدة الاقتصادية. و نتيجة لذلك جاءت بعض المحاولات للفصل بين مفهوم المحاسبة الاجتماعية و مفهوم المحاسبة البيئية، فعرف البعض المحاسبة الاجتماعية على إنها "قرع من فروع المحاسبة يختص بتحليل وقياس العمليات المتعلقة بقيام المنشأة بمواجهة مسؤولياتها الاجتماعية، سواء كانت هذه المسؤوليات تطوعية أو إلزامية بالإضافة إلى قياس المنافع الاقتصادية الناجمة عنها لصالح المنشأة وإظهار نتيجة القياس في التقارير المحاسبية (التقليدية والمقترحة) بصفة دورية، بما يساعد جهات عديدة داخلية وخارجية في اتخاذ القرارات المناسبة" (11).

وعرفها البعض الآخر على أنها: " عملية اختيار متغيرات ومقاييس وإجراءات قياس الأداء الاجتماعي على مستوى الوحدة، ثم تقديم المعلومات بطريقة منظمة والتي تستخدم في تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة، وأخيراً إيصال هذه المعلومات للأطراف المعنية داخل المجتمع سواء أكانت هذه الأطراف من داخل الوحدة أو خارجها" (12).

أما المحاسبة البيئية عرفت على إنها "امتداد لمجال محاسبة التكاليف، وتختص بتحديد وقياس العمليات المتعلقة بقيام المنشأة بمواجهة مسؤولياتها البيئية بما يمكن من تحديد نصيب المنتج من التكاليف البيئية، والإفصاح عن تلك التكاليف في التقارير المحاسبية بصفة دورية بما يساعد جهات عديدة - داخلية وخارجية- في اتخاذ القرارات المناسبة" (13).

كما تم تعريفها بأنها " تحديد وقياس تكاليف الأنشطة البيئية واستخدام تلك المعلومات في صنع قرارات الإدارة البيئية بهدف تخفيض الآثار البيئية السلبية للأنشطة والأنظمة البيئية وإزالتها عملاً بمبدأ (من يلوث يدفع)" (14).

وتعد المحاسبة البيئية الاجتماعية من أبرز مظاهر التطور المحاسبي، وهو نتيجة زيادة حجم وقدرات الوحدات الاقتصادية التي لها تأثيرات مالية واجتماعية واسعة النطاق، الذي أدى بدوره إلى

زيادة اهتمام المجتمع بالمسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية من ناحية، وزيادة اهتمام إدارة الوحدة الاقتصادية ومتخذي القرارات والجهات الإشرافية الحكومية، وما تفرضه من أعباء إضافية من ناحية أخرى. و بالتالي يجب على المحاسبين أن يتعرفوا على هذه المسؤوليات الاجتماعية بدقة حتى يستطيعوا وضع النموذج الملائم لقياسها والتقرير عنها لكافة الجهات ذات العلاقة (15).

فمن هذا المنطق ظهر مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الفكر المحاسبي خلال العقد السادس من القرن العشرين، ففي بداية العقد السابع من القرن الماضي شكلت جمعية المحاسبة الأمريكية لجنة متخصصة أوكلت إليها معالجة مشاكل القياس والإفصاح الخاصة بالمحاسبة الاجتماعية (16). وبالتالي أصبحت المسؤولية البيئية والاجتماعية للوحدة الاقتصادية المعاصرة أمراً مقبولاً عموماً في جميع المجتمعات الحديثة، المتقدمة والنامية.

2- مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية:

طراً على مفهوم مسؤولية الوحدة الاقتصادية تغير جوهري في النصف الأخير من القرن الماضي، حيث لم تعد هذه المسؤولية اقتصادية فقط ولكنها أصبحت تضم مسؤولية اجتماعية أيضاً، بمعنى قيام الوحدة الاقتصادية بمجموعة من النشاطات التي تفي ببعض الاحتياجات الاجتماعية، والتي قد لا تعود عليها بفائدة اقتصادية مباشرة، سواء كان القيام بهذه النشاطات اختيارياً أو إجبارياً وسواء كانت المجموعات المستفيدة من ناتج هذه النشاطات داخلها كالعاملين، أو خارجها كالعلاء والمجتمع بصفة عامة (17).

أن الأداء البيئي والاجتماعي أصبح موضوعاً بالغ الأهمية، وعليه يجب بدل المزيد من الجهد للوصول إلى مفهوم متفق عليه للمسؤولية البيئية والاجتماعية، و ذلك لتحديد مدى ونوعية مسؤوليات الوحدة الاقتصادية تجاه المجتمع. وعلى الرغم من أن المسؤولية البيئية والاجتماعية قد أصبحت حقيقة واقعة ، فإنه ليس هناك اتفاق على مفهوم محدد للمسؤولية البيئية والاجتماعية للمنشأة. فقد عرف كلاً من (Davis and Blomstrom) المسؤولية الاجتماعية بأنها "التزام المنشأة بمراعاة

الآثار والنتائج المترتبة عن قراراتها على النظام الاجتماعي الخارجي، بطريقة تضمن إيجاد توازن بين تحقيق الأرباح الاقتصادية المطلوبة والفوائد الاجتماعية المترتبة على هذه القرارات" (18).

وعرفها كلاً من (Epstein and Epstein) "بأنها تلك النشاطات التي تقوم المنشأة بتنفيذها تطوعاً للوفاء بالتزاماتها اتجاه المجتمع بالإضافة للالتزامات تجاه ملاكها" (19). كما عرفها عبد المجيد بأنها "مجموعة النشاطات التي تضطلع بها إدارة المنشأة التي تفي ببعض الاحتياجات الاجتماعية، والتي قد لا تعود على المنشأة، بفائدة اقتصادية مباشرة سواء كان الاضطلاع بهذه النشاطات تطوعياً، أو تنفيذاً لنصوص بعض القوانين واللوائح الحكومية وسواء كانت المجموعات المستفيدة من نتائج هذه النشاطات داخل المنشأة ذاتها كالعاملين أو خارج المنشأة، كالعلاء، والمنطقة المحلية التي تعمل فيها المنشأة، والمجتمع بصفة عامة" (20). ويعرفها Jones بأنها "مسؤولية المنشأة الأخلاقية تجاه مجاميع معينة من أصحاب المصالح الذين يتأثرون بصورة مباشرة بنشاطات المنشأة" (21).

وعرفها الصبان على انها "مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس و تحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال و توصيل تلك المعلومات لفئات والطوائف المختصة و ذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات و تقييم الأداء الاجتماعي" (22).

وعرفتها جمعية الإداريين الأمريكيين بأنها "استجابة إدارة المنشآت العملية للتغير في توقعات المستهلكين، والموظفين، والاهتمام العام بالمجتمع مع استمرار الاهتمام بالنشاطات التجارية الهادفة إلى تحقيق الثروة الاقتصادية" (23). وعرفها سلامه بأنها "هي منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤولياتها الاجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع، بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمشروع" (24).

كما عرفها Seidler بانها "هي أحد مكونات المحاسبة بمفهومها الواسع والذي ينص على أن المحاسبة هي فن أو علم هدفه قياس وتفسير الأنشطة والظواهر التي لها أساساً طبيعية اجتماعية واقتصادية" (25). وأيضاً التويجري، عرفها بأنها "التزام منشأة بتوظيف جهود العاملين فيها لصالح

الجميع (الموظف، والمنشأة، والبيئة) حسب المبادئ الإسلامية، حتى يتسنى إيجاد فائض من العائدات بعد خصم المصاريف الخاصة بتسيير أمور المنشأة ويخصص جزء من هذا الفائض لصرفه للموظفين على شكل علاوات مختلفة وتسهيلات متعددة، وكذلك لصرفه خارج المنشأة على شكل إسهامات في اصطلاح، وتطوير، وتحسين العوامل المحيطة بها" (26). و عرفها (Kyay) " and Yuyla بأنها هي المحاسبة التي تقوم بقياس وتقييم الأحداث الاجتماعية والاقتصادية معاً سواء للحكومات والمشروعات. على اعتبار أن المحاسبة التقليدية هي التي تقوم بقياس الأحداث الاقتصادية فقط". (27)

ويلاحظ من خلال المفاهيم السابقة للمسؤولية البيئية والاجتماعية للوحدة الاقتصادية التي أوردها الباحثون أنها تتفق على حد أدنى من المفاهيم والمتغيرات التي تشكل الهيكل العام لتلك المسؤوليات.

3- أهمية المحاسبة الاجتماعية والبيئية:

لا شك أن للمحاسبة الاجتماعية والبيئية أهمية بالغة ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- تزايد الاهتمام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية للوحدة الاقتصادية: نتيجة للاهتمام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية من كافة الأطراف ذات العلاقة بما فيها إدارة الوحدة الاقتصادية ، أصبح من الضروري أن يهتم المحاسب بتطوير نموذج لقياس الأداء البيئي والاجتماعي للمنشأة والتقرير عنه، سواء أكان ذلك ضمن التقارير المحاسبية التقليدية، أوفي شكل منفصل عنها (28).

2- الطبيعة الكمية لمعظم النشاطات المترتبة على اضطلاع الوحدة الاقتصادية بمسؤوليتها البيئية والاجتماعية ذات طبيعة كمية مالية: وتؤثر جوهرياً على أصولها ونفقاتها، ومن ثم تدخل ضمن صميم عمل المحاسب (29).

3- أن المحاسبة البيئية والاجتماعية هي خطوة أساسية للمراجعة البيئية والاجتماعية: تُعد المحاسبة البيئية والاجتماعية أهم مقومات المراجعة البيئية والاجتماعية، و لقد أدى ظهور المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية و المحاسبة عنها، إلى الاهتمام بالمراجعة البيئية و الاجتماعية.

4- الدور الهام للمحاسبة كوسيلة للاتصال: إن زيادة الاهتمام بالمسؤوليات البيئية، والاجتماعية للمنشأة نتيجة تأثيرها الواضح بيئياً واجتماعياً، خاصة مع كبر حجم الوحدات الاقتصادية، وظهور الشركات المساهمة، والشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي زيادة الأطراف المعنية بالأداء البيئي والاجتماعي للوحدة الاقتصادية، والتي هي بحاجة للعديد من المعلومات للتقرير عن مدى التزامها بيئياً واجتماعياً، تجعل من وظيفة الاتصال التي تمارسها المحاسبة في غاية الأهمية أكثر من أي وقت مضى، حيث تعتبر المحاسبة أهم وسائل الاتصال في المجتمع.

5- إمكانية إعداد وتحليل الأداء البيئي والاجتماعي للوحدات الاقتصادية على مستوى الدولة: أن الاهتمام بالمحاسبة البيئية والاجتماعية على مستوى الوحدة الاقتصادية يسمح بأعداد حسابات اجتماعية منظمة لها تبرز مدى التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية، الأمر الذي ساعد الدولة في التوجيه المناسب للأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية وتحديد أولويات الدولة عند قيامها بواجباتها الاجتماعية بالتركيز على تلك الحاجات.

6- المساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية: أن الأداء الاجتماعي قد لا يعود على الوحدة الاقتصادية بمردود اقتصادي مباشر في الأجل القصير، ولكنه ضروري لبقائها، ونجاحها في الأجل الطويل ويتطلب الأمر أخذ الأداء الاجتماعي في الحسبان عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، وبالتالي ضرورة الحصول على معلومات وصفية وكمية عن نشاطاتها بشأن المحافظة على البيئة وكفاءة استخدامها للموارد الطبيعية، واهتمامها بصحة وسلامة العاملين، وحماية المستهلك، وتحسين نوعية الإنتاج، وصدق الإعلان وعدم وجود تمييز بين العاملين (30).

7- الاستمرار في تطوير مهنة المحاسبة: إن التغير المستمر في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يؤثر في تطور مهنة المحاسبة عبر الزمن، ويجب على المحاسبين الاستجابة لهذا

التغير فيما يخص تطوير نموذج لقياس الأداء البيئي والاجتماعي الوحدة الاقتصادية والإفصاح عنه (31).

(4) أهمية المسؤولية الاجتماعية والبيئية:

أن قيام الوحدة الاقتصادية في مجتمع ما بالدور المطلوب منها بيئياً واجتماعياً سوف يكون له أثر إيجابي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية على ذلك المجتمع. حيث أن الاتفاق البيئي والاجتماعي للوحدة الاقتصادية سوف يعود بالنفع على ثلاثة أطراف بشكل رئيسي، سواء أكان ذلك في المدى القصير، أوفي المدى الطويل وهذه الأطراف هي كما يلي (32):

1- الفرد كعنصر بشري: إن قيام الوحدة الاقتصادية بدورها البيئي والاجتماعي على أكمل وجه سيعود بالنفع على العنصر البشري، سواء أكان داخلها، أم خارجها من الناحيتين الصحية والمالية، وبالتالي سيؤدي إلى خلق مجتمع لا يعاني من الفقر والحرمان، والعقد والمشاكل الصحية، ويكون متماسكاً اجتماعياً، وأكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية.

2- المجتمع المحيط والدولة بصفة عامة: باعتبار أن الفرد عنصر مؤثر في المجتمع فإن الاهتمام بالعنصر البشري من خلال الأداء البيئي والاجتماعي الملائم للوحدة الاقتصادية سيكون له التأثير الواضح على التمسك الاجتماعي والتطور، والاستقرار الاقتصادي للدولة ككل، خاصة في ظل نقص الموارد، والإمكانيات المادية للدولة، وعجز الحكومة عن التصدي بمفردها للعديد من المشاكل البيئية والاجتماعية، حيث لم يكن التبادل السلعي المادي وحده كافياً لبناء اقتصاد متطور ومجتمع متماسك إذا لم يعط بعداً اجتماعياً إنسانياً يجعل فوائده وميزاته تمس الفئات الاجتماعية.

أن قيام الوحدات الاقتصادية بدورها في التنمية البيئية والاجتماعية سوف يكون له أثر إيجابي مزدوج على الموازنة العامة للدولة، يتمثل في زيادة الإيرادات من ناحية، وتخفيض المصروفات من ناحية أخرى، يؤدي ذلك إلى التغلب على مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة، أو على الأقل الحد منه. كما أن منفعة الدولة نتيجة اهتمام الوحدة الاقتصادية بمسئولياتها البيئية والاجتماعية ترجع

للمحافظة على البيئة من التلوث الذي قد ينجم من تصدير الدول المتقدمة له. نظراً لارتفاع نسبة التلوث بها، ويعد هذا الأمر في غاية الأهمية عند انتهاج الدولة الانفتاح الاقتصادي وما يترتب عليه من استيراد غير مقصود لجزء من هذا التلوث.

3-المساهمون: إن المنافع الاقتصادية المتوقعة للوحدة الاقتصادية نتيجة إنفاقها البيئي والاجتماعي يجب التركيز عليها والاهتمام بها ومن ثم محاولة قياسها والإفصاح عنها، باعتبار أن هذه المنافع هي التي ستدعم وتشجع الوحدة الاقتصادية على بدل المزيد من الاهتمام بالأداء البيئي والاجتماعي.

ثانياً: الدراسة الميدانية:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم تجميع البيانات اللازمة المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال المقابلات الشخصية التي أجريت مع عينة الدراسة.

1- مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في جميع الطلبة بقسم المحاسبة في فصل التخرج ، ونظراً بجامعة سرت، كلية الاقتصاد قسم المحاسبة و المتوقع تخرجهم في الفصل الدراسي ربيع 2014-2015م، و البالغ عددهم أربعة وعشرون طالباً حيث تم اختيار عينة عشوائية، من الطلبة الذين قبلوا بإجراء مقابلات شخصية معهم لغرض تجميع البيانات اللازمة لهذه الدراسة.

2- أداة تجميع البيانات:

لقد تم استخدام المقابلة الشخصية كأداة رئيسية لتجميع البيانات من عينة الدراسة، حيث أنها الأسلوب الأكثر شيوعاً و استخداماً في مثل هذه الدراسة، والجدول رقم (1-1) يبين عدد المشاركين في المقابلة الشخصية والزمن المستغرق لأجرائها.

جدول رقم (1-1) عدد المشاركين في المقابلة الشخصية

الطالب	الموافق	الزمن
ط1	2014 /12 /09	د18
ط2	2014 /12 /10	د 20
ط3	2014 /12 /10	د 17
ط4	2014 /12 /11	د 23
ط5	2014 /12 /11	د 19
ط6	2014 /12 /16	د 18
ط7	2014 /12 /17	د 20
المجموع		د 135

ولقد تم إجراء مقابلة مبدئية مع طالب واحد بعد صياغة أسئلة المقابلة الشخصية، للتأكد من اختيار الأسئلة الصحيحة من حيث سهولة الفهم وكذلك الزمن المستغرق لإجرائها، وكانت النتيجة بإضافة بعض الأسئلة وتعديل البعض الأخر، وبذلك تم صياغة الأسئلة في شكلها النهائي لإجراء المقابلة الشخصية مع الطلبة المستهدفين.

3- تحليل بيانات المقابلات الشخصية:

لتحقيق الهدف الرئيسي لهذه الدراسة وهو معرفة مدى إدراك و إلمام طلبة المحاسبة في فصل التخرج بكلية الاقتصاد في جامعة سرت لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وما هي المعلومات المتوفرة لديهم عنها، ومدى قدرتهم على القيام بالأعمال التي تتعلق بالمحاسبة الاجتماعية والبيئية بعد تخرجهم و انخراطهم في سوق العمل.

تم تحليل بيانات الدراسة المتحصل عليها من خلال المقابلات الشخصية مع الطلبة و ذلك باستخدام طريقة تحليل المضمون، ولتدعيم هذا التحليل تم الاقتباس المباشر لبعض العبارات من خلال إجابات المشاركين في الدراسة وتم الإشارة إلى الأشخاص عن طريق رموز موضحة في الجدول رقم (1-1) وذلك للتأكيد على الشخص المشارك وإجاباته، وذلك كما يلي:

- عند سؤال الطلبة المشاركين عن الخلفية الموجودة لديهم عن المحاسبة الاجتماعية والبيئية أكد كل المشاركين إنه لا توجد لديهم خلفية عنها، كما هو موضح في الاقتباسين التاليين:

" لا يوجد لدي أي خلفية عنها حيث لم يسبق لي أن اطلعت على هذا الموضوع فيما سبق قد تكون فرع جديد من فروع المحاسبة الحديثة فخلال دراستي لم يسبق لي أن درست محاسبة اجتماعية أو بيئية "

(ط1).

" لم اسمع بهذا المصطلح من قبل سواء في المرحلة الثانوية أو الجامعة ولا أعتقد أنها موجودة وإذا كانت موجودة بالفعل فأنا لا أسمع بها إلا منكم " (ط3).

- وكذلك عند السؤال عن إذا كان هناك أي معلومة متوفرة لديهم عن المحاسبة الاجتماعية والبيئية، أكد كل الطلبة المشاركين إنه لا توجد عندهم أي معلومة عنها، والاقتباس التالي يؤكد ذلك:

" لا ليس لدي أي معلومات عنها فكيف يمكن أن يكون لدي أي معلومة عنها وأنا لم أدرسها من قبل ولا أعرف ما هي أصلاً المحاسبة الاجتماعية والبيئية " (ط4).

- أما عند سؤالهم عن قدرتهم على وضع تعريف للمحاسبة الاجتماعية و البيئية، فأجاب جميع الطلبة بأنه ليس لديهم أي قدرة على وضع تعريف لها، والاقتباس التالي يوضح ذلك:

" بصراحة يصعب علي أن أضع لها تعريف بدون أن تكون لدي معرفة كاملة عنها وإن وضع تعريف صحيح يحتاج إلى إلمام كامل بالشيء المراد تعريفه" (ط7).

- عند السؤال عن هل هناك علاقة بين المحاسبة الاجتماعية والبيئية، بين أكثر من نصف المشاركين على انه توجد علاقة ولكن لا يعلمون ما هي هذه العلاقة، والافتباس التالي مثال على ذلك:

" يبدو إن هناك علاقة بينهما ولكن لا اعتقد إن في إمكاني أن أحدد هذه العلاقة تحديد واضح وصريح، حيث أن هذه العلاقة يكتنفها بعض الغموض بالنسبة لي" (ط4).

- عند سؤال المشاركين عن هل تقوم الوحدات الاقتصادية بعمليات اجتماعية، كانت إجابتهم شبه موحدة، بأن المنشآت تقوم بعمليات اجتماعية، وعند الطلب منهم ذكر أمثلة عن العمليات الاجتماعية، كانت الأمثلة التي ذكروها شبه متكررة وتدور حول تقديم الإعانات والاهتمام بالبيئة، والافتباسين التاليين يوضحان ذلك:

" نعم تقوم بعمليات اجتماعية متعددة وتختلف من منشأة إلى أخرى فقد تكون بتقديم إعانات أو الاهتمام بالبيئة وغير ذلك" (ط2).

" تقوم المنشأة بعمليات اجتماعية مثل تقديم التبرعات للفقراء والمحتاجين والعلاج للعاملين بها وأعمال المحافظة على البيئة" (ط5).

- عندما تم السؤال عن الكيفية التي يتم من خلالها تقييم أداء الشركة، أكد كل المشاركين إنه يتم تقييمها على أساس الربح والافتباس التالي يبين ذلك:

" إن الأساس الذي تتبعه المنشأة لتقييم نتيجة أعمالها هو الربح الذي تحققه الشركة أو الوحدة الاقتصادية خلال السنة المالية" (ط6).

- أما عند سؤالهم هل يجب تقييم أداء الشركة على أساس تحملها مسؤوليتها الاجتماعية البيئية بالإضافة إلى الربح، فإن أغلبية المشاركين في الدراسة يرون إنه يجب تقييمها على هذا الأساس، وهذا ما يؤكد الاقتباس التالي:

" أرى إن هذا الأساس هو الأفضل، حيث إن أتباعه سيعود بالنفع على كلاً من المنشأة والمجتمع الذي تعمل فيه المنشأة، حيث أن تقييمها على أساس تحملها مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية بالإضافة إلى الربح سوف يدفع المنشأة إلى الاهتمام بالمجتمع المحيط بها وتقديم مزيداً من الخدمات" (ط6).

- وعندما تم السؤال عن كيف يتم تحديد التكلفة الحقيقية لأنشطة الوحدة الاقتصادية فإن معظم المشاركين لا يدركون كيف يتم تحديد التكلفة الحقيقية لأنشطة الوحدة الاقتصادية، وهذا الاقتباس دليل على ذلك:

" في الحقيقة لا يوجد لدي علم عن الكيفية التي من خلالها يتم تحديد التكلفة الحقيقية لأنشطة الوحدة الاقتصادية، فأنا أساساً لم أكن أعلم إن هناك تكاليف حقيقية وأخرى غير حقيقية لأنشطة الوحدة الاقتصادية" (ط3).

- وعند السؤال عن ما هي قائمة الدخل الاجتماعي، فكانت إجابة كل الطلبة المشاركين في الدراسة ليس لديهم أي علم عنها، كما هو موضح في الاقتباس التالي:

" لا أعرف ما هي قائمة الدخل الاجتماعي، فخلال الدراسة درست قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وأنواع أخرى من القوائم المالية ولكن لم أدرس قائمة الدخل الاجتماعي، لذلك لا أستطيع أن أجيبك عن ما هي قائمة الدخل الاجتماعي" (ط2).

- وعند السؤال عن ما هي التكاليف الاجتماعية، فإن أكثر من نصف الطلبة المشاركين في الدراسة يرون بانها تكلفة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الشركة، والافتباس التالي يوضح ذلك:

" لا يوجد لدي دراية كاملة عن التكاليف الاجتماعية ولكنها قد تكون تكاليف مرتبات للموظفين الذين يقومون بتقديم الخدمات الاجتماعية والتكليف التي تتكبدها الشركة من أجل إزالة التلوث من البيئة وغير ذلك " (ط4).

- وبالنسبة للسؤال عن المنافع الاجتماعية، فإن معظم المشاركين يرون إنها سوف تؤدي إلى زيادة أرباح الشركة، بسبب زيادة إقبال المستهلكين عليها، والافتباس التالي يدل على ذلك:

" إن قيام الوحدة الاقتصادية بتقديم خدمات متعددة فيما يتعلق بخدمات المحافظة على البيئة وخدمات اجتماعية أخرى تحقق منافع متعددة للوحدة الاقتصادية مثل زيادة إقبال المستهلكين على منتجات الوحدة الاقتصادية وخدماتها وذلك بسبب السمعة الطيبة للوحدة الاقتصادية" (ط7).

- وعند القيام بسؤال الطلبة المشاركين عن الأصول الاجتماعية أكد جميع الطلبة عدم سماعهم بها، ويتضح ذلك من خلال الافتباس التالي:

" درست خلال المراحل التعليمية المختلفة سواء الثانوية أو الجامعية الأصول بأنواعها، سواء ثابتة أو متداولة ولكن الأصول الاجتماعية لم يتم تدريسها لي خلال أي مرحلة من مراحل التعليم ولم تمر علي حتى خارج الدراسة" (ط2).

- أما عندما تم سؤال المشاركين هل مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات يأخذ في الاعتبار التكاليف الاجتماعية، يتضح إن معظم المشاركين يرون إنه لا يأخذها في الاعتبار، والاقتباس التالي يدل على ذلك:

" لا أظن بأن مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات يأخذ في الاعتبار التكاليف الاجتماعية فهو يأخذ في الاعتبار التكاليف العادية ولكن التكاليف الاجتماعية لا أعتقد ذلك " (ط5)

- وعندما تم سؤالهم عن القوائم المالية التي تم إعدادها وفق هذا المبدأ هل تعبر عن الواقع، أجاب جميع الطلبة بأنها لا تعبر عن الواقع، هذا ما يوضحه الاقتباس التالي:

" بما أن القوائم المالية تعتمد على هذا المبدأ، ويتم إعدادها على أساسها وهذا المبدأ لا يأخذ التكاليف الاجتماعية في الاعتبار فإن من المؤكد أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق هذا المبدأ لا تعبر عن الواقع " (ط2).

- وبعد سؤال الطلبة المشاركين عن ما مسؤولية الوحدة الاقتصادية تجاه البيئة التي توجد وتعمل فيها يرى معظم الطلبة أن مسؤوليتها هي حمايتها والمحافظة عليها، كما هو موضح في هذا الاقتباس:

" إن مسؤولية الوحدة الاقتصادية تجاه البيئة التي تزاول فيها نشاطها مسؤولية كبيرة فيجب عليها حمايتها وعدم تعريضها للتلوث عن طريق رمي المخلفات فيها، ويجب عليها المحافظة على البيئة بشكل عام " (ط6).

- أما عند السؤال عن المسؤول عن الأضرار العديدة التي تسببها الوحدة الاقتصادية نتيجة قيامها بالأنشطة المختلفة فإن أكثر من نصف المشاركين يؤكدون على إن المسؤولية تقع على عاتق الوحدة الاقتصادية وحدها، والاقتباس التالي يؤكد ذلك:

" بما أن هذه الأضرار لحقه بالبيئة نتيجة لمزاولة المنشأة لأعمالها فيها فإن من المؤكد إن المسؤولية تقع على المنشأة الاقتصادية وحدها فهي تتحمل نتيجة ما تقوم به من أضرار " (ط1).

- عند السؤال عن ما هي الجهات التي تضغط على الوحدة الاقتصادية من أجل تحمل مسؤوليتها، أجاب معظم الطلبة بأن الضغط يكون من الدولة وجهات مدنية أخرى، هذا ما يدل عليه الاقتباس التالي:

" من وجهة نظري إن الضغط يكون من عدة جهات ولكن الجهة الأكثر تأثيراً هي الدولة من خلال فرضها القوانين وضمان تطبيقها ثم بعد ذلك تأتي جهات مدنية متعددة مثل جهات حماية حقوق الإنسان وجهات الحفاظ على البيئة " (ط2).

- عند سؤال الطلبة عن هل لديهم القدرة على القيام بعمل يتعلق بالمحاسبة الاجتماعية والبيئية أكد جميع الطلبة عدم قدرتهم على القيام بهذا العمل والاقتباس التالي يؤكد ذلك:

" لا أستطيع القيام بهذه الوظيفة لأنه لا يوجد لدي أي خلفية عنها وبصراحة سوف أجد نفسي في موقف محرج بسبب عدم قدرتي على القيام بهذه الوظيفة إذا طلب مني ذلك " (ط2).

- وعند السؤال عن المسؤول عن ذلك أكد الأغلبية العظمى من المشاركين على أن المسؤول عن ذلك هي كلية الاقتصاد، وهذا ما يوضحه الاقتباس التالي:

" إن المسؤولية عن عدم قدرة الطلاب على القيام بالأعمال التي تتعلق بالمحاسبة الاجتماعية والبيئية هي الكلية أولاً ثم بعد ذلك قسم المحاسبة، حيث أنه لم يقوموا بوضع هذه المادة ضمن مقررات قسم المحاسبة على الرغم من أهميتها للمجتمع والأفراد" (ط2).

- وعند سؤال الطلبة عن مدى توفر المراجع التي تتعلق بالمحاسبة الاجتماعية والبيئية أجاب كل الطلبة أن هناك ندرة فيها، والاقتباس التالي يؤكد ذلك:

" خلال قيامي بالبحث عن مراجع تتعلق بمشروع تخرجي في المكتبة المركزية لا أذكر أنني وجدت مراجع تتعلق بالمحاسبة الاجتماعية والبيئية لذلك اعتقد إن هناك ندرة في المراجع المتعلقة بهذا الموضوع هذا إذ كانت موجودة أصلاً" (ط6).

- وعند سؤال الطلبة هل لديهم الرغبة في التعرف أكثر على المحاسبة الاجتماعية والبيئية أكد جميع الطلبة رغبتهم في ذلك، كما هو موضح في الاقتباس التالي:

" نعم لدي الرغبة في التعرف عليها وبشدة، ذلك لأنه يبدو لي إن المحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية فرع مهم من فروع المحاسبة المتعددة في هذا العصر وذلك بسبب الاهتمام المتزايد بالخدمات الاجتماعية والبيئية في العالم في الوقت الحالي" (ط7).

- وعند سؤالهم هل يؤيدون جعلها من ضمن المقررات الأساسية في قسم المحاسبة أجاب معظم الطلبة إنهم يؤيدون ذلك، هذا ما يبينه الاقتباس التالي:

" نعم أنا أؤيد ذلك حتى يتعرف عليها الطلبة بشكل سليم لأن مجرد الاطلاع لن يكون كافياً حتى يصبح الطالب قادراً على أداء الأعمال المتعلقة بالمحاسبة الاجتماعية والبيئية " (ط1).

- و عند سؤالهم السؤال الختامي هل تود أي إضافة أخرى، طلب معظم الطلبة المشاركين في الدراسة من قسم المحاسبة الاهتمام بالمحاسبة الاجتماعية والبيئية، وتدريبها للطلبة، وتوفير مراجع لها في المكتبة، وهذا ما يبينه الاقتباس التالي:

" أرجو الاهتمام بالمحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية بقسم المحاسبة وتوفير المراجع لها في المكتبة وأتمنى أن يتم تعليمها للطلبة في قسم المحاسبة تعليم مباشر وبعمرق لأنها من وجهة نظري يمكن أن تكون هي الرائد الأول في المحاسبات ويجب على الكلية أن تواكب العصر وتدرس الفروع الحديثة في المحاسبة لطلبة القسم " (ط7).

ومما تقدم يمكن أن نصل إلى نتيجة مفادها إنه، من خلال أسلوب تحليل المضمون في دراسة الحالة والاقتباسات المشار إليها من المشاركين في الدراسة، يتبين من نتائج التحليل قبول فرضية الدراسة والتي تنص على " عدم إدراك طلبة قسم المحاسبة في فصل التخرج بجامعة سرت لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية وأهميتها".

النتائج و التوصيات:

(أ) النتائج:

1- عدم وجود خلفية و معرفة أكاديمية لدى طلبة قسم المحاسبة في فصل التخرج بكلية الاقتصاد بجامعة سرت عن مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للوحدات الاقتصادية.

- 2- عدم وجود معلومات لدى الطلبة المشاركين في الدراسة عن ماهية المحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية و أهميتها.
- 3- عدم وجود قدرة لدى الطلبة المشاركين في الدراسة على وضع تعريف للمحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية.
- 4- يشير الطلبة المشاركين في الدراسة إلى وجود علاقة بين المحاسبة الاجتماعية والمحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية دون قدرتهم على تحديد ماهية هذه العلاقة ونوعها.
- 5- بين الطلبة المشاركين في الدراسة على أن الوحدات الاقتصادية تقوم بعمليات اجتماعية مثل تقديم الإعانات والاهتمام بالبيئة.
- 6- وضح الطلبة المشاركين في الدراسة على أن الوحدات الاقتصادية يتم تقييمها على أساس الربح فقط.
- 7- يرى بعض الطلبة المشاركين في الدراسة أنه من الأفضل تقييم أداء الوحدة الاقتصادية على أساس تحملها مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية إضافة إلى الربح.
- 8- عدم إدراك الطلبة المشاركين في الدراسة للكيفية التي يتم بها تحديد التكلفة الحقيقية لأنشطة الوحدة الاقتصادية مثل التكاليف البيئية والاجتماعية.
- 9- عدم قدرة الطلبة المشاركين في الدراسة على تعريف و اعداد قائمة الدخل الاجتماعي وعدم معرفتهم بمحتوياتها.
- 10- يرى الطلبة المشاركين في الدراسة أن التكاليف الاجتماعية التي تتحملها الوحدة الاقتصادية هي تكلفة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الوحدة الاقتصادية.

11- يرى الطلبة المشاركين في الدراسة أن مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لا يأخذ في الاعتبار التكاليف الاجتماعية، وإن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لا تعبر عن الواقع.

12- يؤكد الطلبة المشاركين في الدراسة على أن مسؤولية الوحدة الاقتصادية اتجاه البيئة التي تعمل فيها هي حمايتها والمحافظة عليها. و أن الوحدة الاقتصادية ذاتها المسؤولة عن الأضرار التي تلحقها بالبيئة.

13- يرى معظم الطلبة المشاركين في الدراسة بأن الضغط على الوحدة الاقتصادية، من أجل القيام بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية يكون من الدولة بقوة القانون وجهات مدنية أخرى.

14- يؤكد جميع الطلبة المشاركين في الدراسة بأنه ليس لديهم أي قدرة على القيام بأي عمل يتعلق بالمحاسبة الاجتماعية أو المحاسبة البيئية بعد تخرجهم وانخراطهم في العمل بالوحدات الاقتصادية، وذلك لعدم معرفتهم بها بسبب عدم دراستهم لها، لأن هذه المادة لم تكن من ضمن المقررات الدراسية الإلزامية أو الاختيارية المطلوبة لخريجي قسم المحاسبة.

15- الطلاب المشاركون في الدراسة يفتقرون إلى المعرفة و القدرة على ممارسة تطبيقات المحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية، وترجع المسؤولية في ذلك من وجهة نظرهم على عائق كلية الاقتصاد بصفة عامة وقسم المحاسبة بصفة خاصة.

16- يؤكد الطلبة المشاركين في الدراسة على وجود ندرة في الكتب العلمية و المراجع، التي تتعلق بالمحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية في مكتبة الكلية و المكتبة المركزية بالجامعة.

17- أكد جميع الطلبة المشاركين في الدراسة أن لديهم الرغبة في التعرف على طبيعة ومفهوم المحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية.

18- معظم الطلبة المشاركين في الدراسة يؤكدون على ضرورة جعل المحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية ضمن المقررات الدراسية في قسم المحاسبة، ويطالبون قسم المحاسبة بالاهتمام بالمحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية.

(ب) التوصيات:

- 1- العمل علي وضع مقرر المحاسبة الاجتماعية والبيئية من ضمن المقررات الدراسية التخصصية سواء الإلجبارية أو الاختيارية في الخطة العلمية لقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد في جامعة سرت.
- 2- العمل على توفير الكتب المنهجية و المراجع العلمية التي تهتم بموضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية بمكتبة الكلية و بالمكتبة المركزية بجامعة سرت.
- 3- يجب عقد ورش عمل و ندوات تثقيفية لطلبة قسم المحاسبة، لتعريفهم بأهمية المحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية بصفة خاصة، وكذلك طلبة كلية الاقتصاد بصفة عامة لتوعيتهم بأهمية المسؤولية الاجتماعية والبيئية للوحدات الاقتصادية المختلفة في الدولة ككل.
- 4- العمل على إعادة النظر في الخطة الدراسية وآليات وضع المناهج و تطويرها في قسم المحاسبة، و مدى ملائمتها مع الاتجاهات الحديثة في حقل المحاسبة، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات و حاجة سوق العمل و ذلك للارتقاء بمستوى التأهيل و الكفاءة للخريجين.
- 5- إن الخدمات التعليمية التي تقدمها الكلية تتعكس على أداء خريجها في سوق العمل و يؤثر في نظرة المجتمع و أصحاب العمل إلى الكلية و خريجها، لذلك يجب العمل على إعداد خريجين متميزين و قادرين على تلبية الاحتياجات المختلفة للسوق و المجتمع بكفاءة و فاعلية في كل مجالات و تطبيقات المحاسبة و بالأخص المحاسبة البيئية و الاجتماعية.

قال تعالى: (....) وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ

الآية 85 من سورة الأعراف

المراجع:

- (1) علام، محمد نبيل، (1991) ، "حدود المسؤولية الاجتماعية، إطار فكري لأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال في دول العالم النامي"، الإدارة العامة، العدد(72) ، الرياض ، المملكة العربية السعودية.
- (2) الغباري، أيمن فتحي، (1997)، "إطار مقترح لمراجعة قضايا البيئة في ظل الاتجاه المتنامي لدعم قضايا التنمية المستدامة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (2).
- (3) الككلي، سعاد العربي، (2001)، "الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية في القوائم المالية المنشورة"، بحث غير منشور، طرابلس- أكاديمية الدراسات العليا.
- (4) المصراتي، مفتاح محمد، و العبدلي، حنان بالعيد، (2002)، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ونماذج قياسها والإفصاح عنها في شركة الخليج العربي للنفط، بحث غير منشور، بنغازي- المركز العالي للمهن الإدارية والمالية.
- (5) جريوع، يوسف محمود،(2007)، "مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية ، في الشركات بقطاع غزة" . دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة- فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الأول، ص262-239.
- (6) اللولو، محمد سالم، (2009)، "مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- (7) النعيمات، سعيد مخلد، و حسين، فارس جميل، (2011)، "دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الأردن"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والعشرون، ص303-330.
- (8) حوري، سرحان زياد، و العمري، احمد محمد، (2013)، "مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في الجامعات الأردنية: دراسة ميدانية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد9، العدد2، ص372-390.
- (9) المحمودي، نور الدين عبد الله، (2007)، نحو نظرية المحاسبة البيئية والاجتماعية، ليبيا، منشورات الدار الأكاديمية، ص90.
- (10) Ramanathan, and Ditz, (1996), "Environmental Accounting: A Tool For Bette Management", Magazine of Accounting, (February 1996), PP.38-40.
- (11) المحمودي، نور الدين عبد الله، المرجع السابق، ص83.
- (12) مرعي، عبد الحي والصبان، محمد سمير، (1988)، التطور المحاسبي في المشاكل المحاسبية المعاصرة، لبنان، ص404.
- (13) المحمودي، نور الدين عبد الله، مرجع سابق، ص 85.

- (14) التكريتي، إسماعيل يحيى، والراوي، ساطع محمد، والشعباني، صالح إبراهيم، (1998)، معايير تحديد التكاليف البيئية بالتطبيق على الشركة العام للإسمنت الشمالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 6، ص34.
- (15) القاضي، حسين، وحمدان، مأمون توفيق، (2001)، مدخل معاصرة في بناء نظرية المحاسبة عمان، الأردن، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ص140.
- (16) مطر، محمد والحيالي، وليد والراوي حكمت، (1996)، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، عمان، الأردن، دار حنين للنشر والتوزيع، ص415.
- (17) عبد المجيد، محمد، (1985)، الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة، الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد 11، العدد 43، جامعة الكويت، ص105.
- (18) *Davis, K., & Blomstrom, R. L. (1975). Business and society: Environment and responsibility. New York: McGraw-Hill.*
- (19) قايد، محمد أمين عبد الله، (1985)، نحو مبادئ متعارف عليها لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، مصر، المحاسبة والإدارة و التأمين، السنة 24، العدد 32، عدد خاص، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص220.
- (20) عبد المجيد، محمد، مرجع سابق، ص78.
- (21) المحمودي، نور الدين عبد الله، مرجع سابق، ص22.
- (22) الصبان، محمد عبد السلام، (1987)، "المحاسبة الاجتماعية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، السنة الخامسة عشر، ص104.
- (23) المحمودي، نور الدين عبد الله، مرجع سابق، ص21.
- (24) Lee J.Seidler and Lynn L.Seidler, Social Accounting , Theory ,Issue,and Cases,Melville Publishing Co.,byJohn Wiley&Son,Los Angeles, USA, 2001
- (25) الفضل، مؤيد، وآخرون، (2002)، المشاكل المحاسبية المعاصرة، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص164.
- (26) المحمودي، نور الدين عبد الله، مرجع سابق، ص23.
- (27) kaya, ugur, yayla, hilmi,(2007), Remembering thirty-five years of social accounting: review of the literature and the practice, turkey,p6.
- (28) المحمودي، نور الدين عبد الله، مرجع سابق، ص100.
- (29) عبد المجيد، محمد، مرجع سابق، ص75.
- (30) المحمودي، نور الدين عبد الله، مرجع سابق، ص101-104.
- (31) حنان، رضوان حلوه، (2003)، بدائل القياس المحاسبي المعاصر مشاكل محاسبية معاصرة، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، ص265.

(32) عبيد، يحي، (1981)، "المحاسبة عن تلوث البيئة"، المال والتجارة، الجزء الأول، السنة 12، العدد 142، ص55. و المحمودي، نور الدين عبد الله، مرجع سابق، ص46.